

Distr.
LIMITED

TD/L.398/Add.1
14 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع النص التفاوضي للدورة الثانية عشرة للأونكتاد

مذكرة من أمانة الأونكتاد

ووفقاً للآن على الفقرات التالية رهن التشاور، ويستعاض بها عن الفقرات التي تحمل نفس الأرقام في

الوثيقة TD/L.398.

١٧- والمالية العامة الفعالة، بما في ذلك الضرائب، عنصر أساسي في تمويل التنمية. ولكن القاعدة الضريبية الفعلية الحالية في بلدان نامية كثيرة هي قاعدة صغيرة للغاية بحيث لا تدر إيرادات عامة كافية، وكثيراً ما تكون القدرات المؤسسية الخاصة بتحصيل الضرائب، وسياسات إعادة توزيع الحصائل الضريبية، ضعيفة. والمساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تساعد بلداً على بلوغ مستويات كافية من تعبئة الموارد المحلية على مدى فترة زمنية مناسبة، مع زيادة رأس المال البشري وتحسين القدرات الإنتاجية والتصديرية. وبالنسبة لبلدان كثيرة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية هي أكبر مصدر للتمويل الخارجي، وتنطوي على أهمية حاسمة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المنصوص عليها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وكذلك الأهداف والغايات الواردة في إعلان الألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ومن ثم، فإن تدفقات المعونة والتعاون في تقديمها يمكن أن يكونا حيويين للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والمتفق عليها دولياً، مع بذل البلدان جهوداً لإيجاد موارد محلية كافية. ورغم المبادرات الرامية إلى تخفيف عبء الديون، ما برحت بلدان نامية كثيرة تواجه تحديات تمويلية وتحتاج إلى دعم دولي مستمر. وينبغي الوفاء بالالتزامات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها التزامات بلدان كثيرة متقدمة بأن تبلغ بحلول سنة ٢٠١٥ هدف تخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، في سياق الشراكة العالمية القائمة على المسؤوليات المشتركة. والالتزامات التي قطعتها على نفسها

جهات مانحة كثيرة بأن تقدم معونة جديدة كبيرة ينبغي أن تتيح تجاوز صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الإسمية مستوياته الحالية، التي بلغها فعلاً في أوائل تسعينات القرن الماضي.

٢٧- والتعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، وكذلك التكامل فيما بينها حيثما كان هناك سعي إليه، يمكن أن يعززا الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاتفاقات المتعددة الأطراف وأن يفضيا إلى زيادة نمو إنتاج البلدان النامية وتجارها وتأثيرها. وهذا التعاون يمكن أن يحقق مكاسب إنمائية كبيرة إذا تجاوز نطاق تحرير التجارة وشمل سياسات تدعم النمو والاستقرار والتنمية الصناعية والبنية التحتية والعمالة والتغيير الهيكلي، ويمكن أيضاً أن يدعم النهج المتكررة ويوسع نطاق الخيارات المتاحة على صعيد السياسات من أجل التنمية. ويمكن أن يكون التعاون النقدي والمالي الإقليمي اعتباراً هاماً في زيادة تطوّر النظام النقدي الدولي. ويمكن أن تكون آليات التمويل الإقليمية، من قبيل المصارف الإنمائية الإقليمية أو أسواق رأس المال الإقليمية، مكملةً للمؤسسات الدولية وأن توفر مصادر تمويلية طويلة الأجل، لا سيما من أجل البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة التي لا توجد لديها أسواق مالية محلية مكتملة النمو. وثمة شكل إيجابي آخر من أشكال التعاون الذي يشمل المصارف المركزية الموجودة في المنطقة يتعلق بتيسير التجارة والتمويل القصير الأجل. والترتيبات الإقليمية التي ترمي إلى تحقيق استقرار أسعار الصرف فيما بين البلدان الموجودة داخل منطقة وتحظى بحصة مرتفعة ومتزايدة من التجارة والتدفقات المالية داخل تلك المنطقة يمكن أن تكون عنصراً هاماً في إقامة سوق مشتركة.

١٥٠- ويرحب المؤتمر بالتوجه التنموي القوي لمرحلي جنيف وتونس من مراحل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ويحدد التزامه بتنفيذ المبادئ والأهداف الواردة فيهما. وتظل الدول الأعضاء في الأونكتاد ملتزمة التزاماً كاملاً بمنتدى إدارة الإنترنت وبنهج أصحاب المصلحة المتعددين الذي يتبعه المنتدى كما هو مكرّس في جدول أعمال تونس، والذي يمثل أساس نجاحه.

١٥٤- وينبغي للأونكتاد أن يكون منبراً لحوار دولي بشأن أفضل ممارسة في مجال سياسات الاستثمار. ويمكن أن يساهم وضع قائمة جرد بأفضل الممارسات على صعيد السياسات في حوار بشأن المعارف في مجال رسم السياسات. وينبغي للأونكتاد القيام، مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، وخاصة المنظمات من البلدان النامية، وغيرها من الشركاء، وكذلك منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، بإشراك البلدان أياً كان مستوى التنمية لديها للمساعدة على ضمان وجود بيئة مؤسسية مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر وللتنمية.

١٥٧- وينبغي أن يواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية على المشاركة في النقاش بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وينبغي له أن يركز على البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، وأن يدرس تأثيرات اتفاقات الاستثمار الدولية. وينبغي أن تشمل أعمال الأونكتاد في هذا المجال تحليل السياسات وبناء القدرات فيما يتصل بالتفاوض على اتفاقات الاستثمار الثنائية والإقليمية الحالية والمستقبلية وتنفيذها، وفض النزاعات بين المستثمر والدولة، والوسائل البديلة لتسوية المنازعات، والنهج اللازم لتشجيع الاستثمار، وتأثيرات اتفاقات الاستثمار الدولية.

١٧٧- وفي سياق واقع الاقتصاد العالمي المتغيّر وتغيّر الاحتياجات الإنمائية، يلزم تعزيز دور الأونكتاد الإنمائي وأثره وفعالته المؤسسية بقصد تمكينه من تقديم توجيه ودعم فعالين فيما يتصل بكل من المسائل الناشئة والمشاكل القائمة منذ وقت طويل على صعيد التفاعل بين التجارة والتنمية. وعملية التعزيز هذه ينبغي أن تشمل، في جملة أمور، اعتماد مؤشرات جديدة ومحسنة لقياس الإنجاز ومقاييس محسنة للأداء في سياق الإطار الاستراتيجي،

ومواصلة تكييف أساليب عمل الأونكتاد وهياكله، وتوخي نهج أكثر تركيزاً من أجل تحسين معالجة المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية التي تندرج ضمن ولاية الأونكتاد والتي تظل تستجيب لاحتياجات أعضائه وشواغلهم وأولوياتهم، كما تحدّد من خلال العملية الحكومية الدولية.

١٨٧- وإجراء البحوث والتحليل هما العمود الفقري لعمل الأونكتاد وينبغي أن تكون لهما وجهة تنمية وأن يكونا مستقلين وقائمين على أدلة متينة. وينبغي أن يركّز أيضاً إجراء البحوث والتحليل على ما يلي:

(أ) القيام بعمل طلائعي ومبتكر في مجال التجارة والتنمية وما يتصل بذلك من مسائل؛

(ب) التركيز على التحديات الرئيسية التي يواجهها جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالي التجارة والتنمية وفي المسائل المترابطة المتمثلة في التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وبهذا الخصوص، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً؛

(ج) توفير حلول عملية وخيارات على صعيد السياسات واستجابة تحليلية للتحديات الناشئة والتحديات الطويلة الأمد في مجال التنمية ومواصلة بحث قضايا النظم ذات الصلة بالتجارة والتنمية والمسائل المترابطة؛

(د) تحديد الفرص المتاحة ضمن إطار الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على استخدام العولمة كقاطرة للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر، والتقدم بتوصيات عملية في مجال السياسات مع مراعاة أمور منها أفضل الممارسات الدولية والإقليمية والوطنية؛

(هـ) مراعاة احتياجات البلدان النامية وأولوياتها وتجاربها واختلاف مستويات تنميتها؛

(و) القيام، عند الطلب وبدعم من المانحين، بإعداد استعراضات للسياسات خاصة بكل بلد على حدة وإجراء دراسات فردية في مجالات الاستثمار، والتجارة، والخدمات، والسلع الأساسية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

(ز) تحليل السياسات الوطنية القائمة التي تدعم التنمية، بهدف تحديد مختلف السياسات الفعالة، بما في ذلك السياسات المبتكرة، التي يمكن أن تنظر فيها البلدان النامية بشكل عام وأقل البلدان نمواً بشكل خاص في استراتيجيتها الوطنية للتنمية أو أن تُدرجها في خطة ملموسة لتنفيذ هذه السياسات بالتعاون مع المستفيدين المحتملين.

٢٢٢- ويرحب المؤتمر بتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة ويشجع تنفيذها، ويحيط علماً بالاستعراض الشامل للمعونة من أجل التجارة الذي جرى في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتشمل مبادرة المعونة من أجل التجارة موارد للمساعدة التقنية المقدمة عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف لبناء القدرة على صياغة سياسات تجارية مملوكة محلياً، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ الاتفاقات التجارية، وبناء القدرات من حيث الإمداد، والتعويض عن تكاليف التكيف. وبإمكان الأونكتاد أن يساهم في تحقيق مبادرة المعونة من أجل التجارة من خلال أمور من بينها أنشطته في مجال التعاون التقني، بما في ذلك في سياق مشاركته في مجموعة التجارة والقدرة الإنتاجية.